دور القنوات الفضائية فى السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادى

أ. أحمد محمد فهمى محمد*

إشراف: أ.د/ خالد صلاح الدين حسن**

ملخص الدراسة:

تسعى السياسة الاقتصادية بصفة عامة إلى المحافظة على نمو اقتصادى عال وتشغيل كامل مستمر ومستقر والتقليل من البطالة والاستفادة من الطاقات المعطلة وتحقيق نوع من الاستقرار فى مستوى الأسعار ،وإشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات ، والاستخدام الحكيم للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر ،ولتحقيق هذه الأهداف يحب أن يتم صياغة سياسات اقتصادية لديها القدرة على تحقيق هذه الأهداف .

وتؤثر الأوضاع السياسية فى الأوضاع الاقتصادية من خلال السياسات العامة وخاصة السياسات الاقتصادية حيث تعتبر السياسة الاقتصادية من أهم أنواع السياسة العامة وتعرف السياسة العامة بأنها السياسات العامة بأنها القدرة التى يخطى بها شخص أو نظام ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور.

تأتى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة من خلال زوايا أهمها أن الاقتصاد يدار بواسطة السياسات الاقتصادية ,والسياسات الاقتصادية هى سياسات عامة أى أنها توضع وتنفذ بواسطة الحكومات والتى تؤثر فى حياة الناس ،فان نجاح تلك السياسات فى تحقيق التنمية يخلق شعورا بالرضا الشعبى عن النظام الحاكم والعكس فى حالة عدم تحقيق التنمية .

ويتضح من النتائج تفوق سياسة صندوق النقد الدولى عن ارتفاع اسعار السلع وأن هذا يدل على أن سياسة صندوق النقد الدولى تأتى فى مقدمة المضامين الإعلامية للقناة وتؤكد على نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى مع التركيز على المحاولات الخارجية على اسقاط الدولة وزعزعة الاستقرار الاقتصادى من بعض الجهات وتأكد البرامج على أن الاستقرار السياسى يساعد على الاستقرار الاقتصادى وأنهيار الاقتصاد المصرى سوف يؤدى إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية وهذه السياسات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة هى السبب الرئيسى فى تحسين الاقتصاد المصرى .

بناءً على نتائج رصد معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية للسياسات الاقتصادية محل الدراسة ،استندت هذه النتائج على الدعم الملموس للسياسات الاقتصاية للحكومة المصرية على أراء المذيعين The Talking- headsبدرجة أكبر من الخبراء مما يمثل

* باحث دكتوراه بكلية الإعلام جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

نمطاً من غياب التخصص فيما تقدمه من آراء وأطروحات حول تلك السياسات المحورية التى تؤثر تأثيراً مباشراً وملموساً فى حياة المواطنين المصريين، ولاحظ أن قناة صدى البلد وعلى الرغم من كونها قناة خاصة مستقلة عن الحكومة، إلا أنها قد أستندت على مقدم البرنامج فى طرحها المباشر المساند للحكومة مقارنة بالفضائية المصرية وهى قناة حكومية على مستوى الأبعاد الأربعة الخاصة برصد أبعاد قضية تحرير سعر الصرف على الرغم خطورتها البالغة على الاقتصاد المصرى، وما أفضت إليه من تضخم أثر بدوره سلباً على حياة المواطنين المصريين، وبخاصة وأن المتحدث باسم الحكومة وكذلك وزير المالية قد أشارا إلى خطورة التضخم على إنفاق المواطنين مع انخفاض القيمة للجنية المصرى ،كما توضح النتائج إلى ضعف مشاركة الجمهور "الرأى العام" فى معالجة السياسات الاقتصادية محل الدراسة ،فى ضوء قيام العملية الديمقراطية على فتح جسور التواصل بين الحكومة والجمهور "الرأى العام "والسعى إلى الاستثمار فى البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، والتحفيز على الابتكار، حول التحديات والقضايا المصرية ،وأن هذه الجسور تتمثل فى وسائل الإعلام وعلى رأسها الفضائيات الجماهيرية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية – الاستقرار الاقتصادى – التضخم – صندوق النقد

The role of satellite channels in economic policies and their relationship to economic stability

Ahmed Mohamed Fahmy Mohamed *

Prof. Dr. Khaled Salah El- Dein[*]*

Abstract:

Economic policy in general seeks to maintain high economic growth, continuous and stable full employment, reducing unemployment, taking advantage of disrupted energies, achieving a kind of stability in the level of prices, satisfying the needs of members of society of various goods and services, and the wise use of natural resources to ensure their continuation without harm. To achieve these goals, it is necessary to formulate economic policies that have the ability to achieve these goals.

Political situations affect economic conditions through public policies, especially economic policies, where economic policy is considered one of the most important types of public policy. Public policy is defined as public policies as the ability by which a person or system skips to influence individuals, groups, decisions and things.

The relationship between the economy and politics comes through the angles of the most important of which is that the economy is managed by economic policies, and economic policies are general policies, that is, they are developed and implemented by governments that affect people's lives. The success of these policies in achieving development creates a sense of popular satisfaction with the ruling system and vice versa if development is not achieved.

* PhD Researcher, Faculty of mass communication - Cairo University

** Professor at Radio &Television department, faculty of mass communication- Cairo University

It is clear from the results that the IMF's policy is superior to the rise in commodity prices and that this indicates that the IMF's policy comes at the forefront of the channel's media content and emphasizes the success of the economic reform plan, focusing on external attempts to overthrow the state and economic instability from some parties. The programs confirm that political stability helps economic stability and the collapse of the Egyptian economy will lead to the deterioration of economic conditions. These economic policies adopted by the government are the main reason for improving the Egyptian economy.

Based on the results of monitoring the processing of dialogue programs in the satellite channels for the economic policies under study, these results were based on the concrete support for the economic policies of the Egyptian government on the opinions of broadcasters The Talking-heads with a greater degree of experts, which represents a pattern of absence of specialization in its opinions and theses on those pivotal policies that directly and tangiblely affect the lives of Egyptian citizens. He noted that the Sada Al-Balad channel, despite being a private channel independent of the government, it was based on the presenter of the program in its direct support of the government compared to the Egyptian satellite channel, which is a government at the level of the four special dimensions Monitoring the dimensions of the issue of liberalization of the exchange rate despite its great seriousness to the Egyptian economy, and the resulting inflation, which in turn negatively affected the lives of Egyptian citizens, especially since the spokesman for the government as well as the Minister of Finance referred to the danger of inflation on the spending of citizens with the decline in the Egyptian public. The results also show the weak participation of the public "public opinion" in addressing the economic policies under study, in light of the establishment of the democratic process to open bridges of communication between the government and

the public "public opinion" and seek to invest in people, build their creative capabilities, and stimulate innovation, on Egyptian challenges and issues, and that these bridges are represented in the media, especially Mass satellite TV.

Keywords: Economic Policies – Economic Stability – Inflation - IMF

تمهيد

لا شك أنّ قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول؛ لأنّها تصب في مصلحة الفرد أولاً وأخيراً، فكلما وُجد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، ولكي يتحقق ذلك لابدّ من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة.

والسياسة الاقتصادية Economic Policy مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها نحو دعم النمو الاقتصادي، وتثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى، ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي.

وتسعى السياسة الاقتصادية بصفة عامة إلى المحافظة على نمو اقتصادى عال وتشغيل كامل مستمر ومستقر والتقليل من البطالة والاستفادة من الطاقات المعطلة وتحقيق نوع من الاستقرار فى مستوى الأسعار، وإشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، والاستخدام الحكيم للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر، ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتم صياغة سياسات اقتصادية لديها القدرة على تحقيق هذه الأهداف .

وتؤثر الأوضاع السياسية فى الأوضاع الاقتصادية من خلال السياسات العامة وخاصة السياسات الاقتصادية حيث تعتبر السياسة الاقتصادية من أهم أنواع السياسة العامة وتعرف السياسة العامة بأنها السياسات العامة بأنها القدرة التى يخطى بها شخص أو نظام ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور. [1]

تأتى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة من خلال زوايا أهمها أن الاقتصاد يدار بواسطة السياسات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية هى سياسات عامة أى أنها توضع وتنفذ بواسطة الحكومات والتى تؤثر فى حياة الناس، فان نجاح تلك السياسات فى تحقيق التنمية يخلق شعورا بالرضا الشعبى عن النظام الحاكم والعكس فى حالة عدم تحقيق التنمية .

تعريف السياسات الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية هى كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التى يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

وتستهدف السياسات الاقتصادية الكلية تصحيح الإختلالات الهيكلية، وتحقيق توازن الحسابات والموازين الاقتصادية كالادخار والاستثمار، ميزان التجارة وميزان المدفوعات، والموازنة العامة، والوصول إلى معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلى الإجمالي ومعدلات التشغيل والاستقرار النقدى ومعالجة المشاكل كالركود الاقتصادى والبطالة والفقر وتقلبات سعر الصرف . [٢]

وتسير صناعة السياسات الاقتصادية الى مجموعة العمليات التى تنتج عنها تلك السياسات، ويقصد بصنع السياسة الاقتصادية تحويل الهدف العام للمواطنين أو الدولة إلى قرار محدد وتعرف القرارات بأنها هى مخرجات النظام السياسي . [٣]

وتعرف السياسية الاقتصادية Economic Policy بأنها مجموعة الوسائل والإجراءات، والتدابير التى تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، كما يمكن تعرفها بأنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التى يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق لتحقيق عدة الأهداف . [٤]

والسياسة الاقتصادية هى عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما والدولة هى المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة. [٥]

والسياسة الاقتصادية هى مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التى تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.[٦]

ويهدف تنسيق السياسات الاقتصادية إلى بناء مزيج متناغم يضم جميع سياسات الاقتصاد الكلى تقضى إلى كل من استقرار الأسعار والنمو الإقتصادى، كما أن جميع أهداف السياسة الاقتصادية هى أهداف لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلى . [٧]

وتنقسم السياسات الاقتصادية إلى : "السياسة الاقتصادية الظرفية ، والسياسة الاقتصادية الهيكلية" .

تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الكلية فى الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التى استخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف وهى :[٨]

أ- **سياسة الضبط :** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل .

ب- سياسة الإنعاش : يهدف الانتعاش الى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازنى، حفز الاستثمار ، الأجور والاستهلاك، تسهيل القرض.

و- سياسة الانكماش : تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية (تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية) وتؤدى هذه السياسة الى تقليص النشاط الاقتصادى.

د- سياسة التوقف ثم الذهاب : تعتمد هذه السياسة على التناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي.

وتهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطنى مع التغيرات الدولية، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلية ، وهذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التى تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة فى النشاط الاقتصادى وزيادة فى الإنفاق الحكومى . [٩]

أهداف السياسة الاقتصادية :

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أى سياسة اقتصادية هى تحقيق الرفاهية العامة، إلا هذا يختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية، وبالرغم من هذا الاختلاف فى مضمون السياسة الاقتصادية بين الدول أنه لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين اغلب السياسات الاقتصادية يتفق عليها معظم الاقتصاديين تهدف إلى تفسير المشاكل التى يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجحة، ومن خلالها يتم وضع أهداف تسعى إلى تحقيقها على النحو التالى : [١٠]

١/٣ النمو الاقتصادى :

يعتبر النمو الاقتصادى من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وهو لا يتحقق إلا بالقدرة المتزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو السكان، ويشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادى أكبر من معدل النمو الديموجرافى حتى ينعكس إيجابياً على مستوى معيشة الأفراد أو على الأقل يبقى معدل النمو على حاله. [١١]

٢/٣ الاستخدام الكامل :

وهو مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية مع توفير فرص العمل لكل فرد قادر وراغب فى العمل ومن خلال ذلك سيرتفع المستوى المعيشى للأفراد .

٣/٣ استقرار الأسعار:

يعد استقرار الأسعار هدفاً مهماً من أهداف السياسة الاقتصادية لأن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى التضخم وهى مشكلة اقتصادية كبيرة تضر بقدرة الأفراد على الشراء والادخار نظراً

لانخفاض قيمة العملة المحلية الأمر الذى يؤثر بشكل سلبى على المستوى المعيشى لذوى الدخول الضعيفة الذين يضطرون إلى إنفاق دخولهم كاملة على الحاجات الرئيسية كالمبس والمشرب والمأكل فقط دون غيرها، حيث تغيب خدمات التعليم والصحة والترفية .

٤/٣ عدالة توزيع الدخول :

يقصد توزيع الدخل الوطنى بشكل عادل عن طريق لضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع .

٥/٣ التوازن فى ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال، وتعظيم الصادرات والعائد منها ، وتحقيق هيكل معين من الواردات ، وتخفيض تكلفتها، وتسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الخارجى أى التوازن فى علاقتها الدولية مع العالم الخارجى[١٢]، وتعزيز التصدير والإستيراد من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة. [١٣]

وينبغي في السياسة الاقتصادية تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، استقرار معدل الصرف، توازن المدفوعات الخارجية، ولإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير، كما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما لتخفيض الاستهلاك يكون عن طريق تقييد الاقتراض، وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية. [١٤]

التضخم :

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التى تصيب اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية عير أن الأسباب المنشئة للتضخم فى الدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة، وبالتالى تختلف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التى أدت إلى حدوثه، وكذلك اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتباينها بجانب الاحتمالات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية وهى من أكثر العوامل التى تؤدى إلى حدوث التضخم وارتفاع الأسعار، ويعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التى لم توصف بتعريف واضح من الباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والمالية فالتعريف الذى يسود خلال فترة معينة قد يختلف فى فترة لاحقة، ويستخدم تعريف التضخم لوصف ظواهر مستويات الأسعار والزيادة فى مستويات الدخول والأجور بجانب العملات والتكاليف .

(١) مفهوم التضخم :

من أهم مشكلات الدول، التضخم الذى يؤثر فى النشاط الاقتصادى، والتضخم هو الزيادة المستمرة فى المستوى العام للأسعار، ويعرفه البعض "الزيادة فى كمية النقود المتداولة دون أن تزداد بنفس النسبة السلع القابلة للتداول [١٥] .

هو ظاهرة تشير إلى خلل فى الاقتصاد وارتفاع فى المستوى العام للأسعار كما يتم قياسه من خلال قيمة العملة وما تساويه من قوة شرائية، ويتم قياس تكلفة مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة . [١٦]

ويعرف التضخم من حيث الارتفاع فى المستوى العام للأسعار بأنه "الارتفاع المستمر والملموس فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما"[١٧]، أما تعريف التضخم على أساس إنخفاض قيمة النقود يعرف بأن عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل فى القيمة الحقيقية للنقود، ويسمى تضخم العملة . [١٨]

ومن خلال التعريفات السابقة يقوم التضخم على نمطين من الزيادة هما [١٩] :

- الزيادة فى المستوى العام للأسعار ما هى إلا تعبير عن الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، ويبنى ذلك التعريف على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها إرتفاع الأسعار، كما يعرف بعض الباحثين التضخم بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار .
- الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لكمية السلع فى تحديدها لمفهوم التضخم خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة فى المجتمع، حيث يؤدى اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير فى مستويات الأسعار لأن الزيادة فى كمية النقود المتداولة عن كمية السلع إلى التأثير فى مستويات الأسعار وتؤدى على خلق فائض طلب نائج عن الزيادة فى حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات المعروفة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات فى الارتفاع بنسبة أكبر من الزيادة فى كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار فى الانخفاض.

(٢) أسباب التضخم [٢٠] :

- الزيادة فى الطلب على السلع دون إنتاج حقيقى يلبى الطلب ونقص المعروض .
- زيادة الإصدار النقدى عن طريق زيادة أوراق البنكنوت ما لم يقابل ذلك زيادة فى الإنتاج.
- أسباب سياسة تدفع البنك المركزي لتنفيذ سياسة الحكومة ووعودها الانتخابية وزيادة الإنفاق العام ، مما يؤدى لزيادة كميات النقود والطلب على السلع وزيادة التضخم .

- اللجوء إلى طبع البنكنوت لتوفير الأموال اللازمة لها لتغطية العجز فى الميزانية، وتوفير مرتبات العاملين والزيادة السنوية للأجور فتكون سبباً للتضخم .

يعد تحديد العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم من أهم المهام التى يجب إنجازها على مستوى السياسة النقدية حيث يتسبب فى عدم استقرار المستوى العام للأسعار بما يعنيه من انخفاض القوة الشرائية وهناك عاملين أساسيين هما "سعر الصرف وسعر الفائدة" ، وأن التحكم فى معدل التضخم يحتاج إلى "تخفيض الطلب على السلع والخدمات أو زيادة العرض الكلى من السلع والخدمات " .

ونجد أن الدول النامية تواجه بعض الصعوبات فى استهداف التضخم أكثر من الدول الصناعية، ويرجع ذلك للأسباب التالية[٢١] :

- فشل تنبى نظام سعر الصرف الثابث .
- ضعف العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار مما شجع البنوك المركزية للسياسة النقدية .
- فشل سياسة ثبات سعر الصرف من تحقيق هدفين متعارضين "تخفيض فجوة الناتج واستقرار أو تخفيض معدلات التضخم مما أدى إلى ضعف ثقة الأفراد فى قدوة البنك المركزى على التحكم بمعدلات التضخم المرتفعة .

أن سياسة استهداف التضخم لا تستهدف تخفيض معدلات التضخم وإنما تستهدف استقرار مستويات الأسعار والعكس غير صحيح حيث أن استهداف استقرار المستوى العام للأسعار يقود إلى معدلات تضخمية مرتفعة فى الأجل القصير .

(٥) متطلبات نجاح التطبيق الجيد لاستهداف التضخم :

- الشفافية فى المعلومات المعلنة من البنك المركزى للقيم المستهدفة للتضخم وكيفية تحقيقه.
- استقلالية البنك المركزى فى اختيار أدواته وإجراءاته لتحقيق استهداف التضخم .
- وجود أسواق مالية متطورة وقوية .
- عدم تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية واستقلاليتها .
- تطور إمكانيات القطاع البنكى .
- توفير إمكانيات متطورة تساعد على التنبؤ الجيد والتدقيق لمعدلات التضخم .[٢٢]

(٦) العلاقة بين معدل التضخم وسعرى الصرف والفائدة :

١/٦ العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم :

يؤثر سعر الصرف على كافة قطاعات الاقتصاد القومى ويحتل مركزا محوريا فى السياسة النقدية بحيث يمكن أن تستخدم كهدف أو كأداة من أجل تحقيق معدلات معينة للتضخم أو النمو الاقتصادي[٢٣]، ويمثل التغير فى سعر الصرف أحد العوامل التى تؤثر بشكل كبير فى معدل التضخم، وتوجد علاقة سببية توضح التأثير القوى للتغير فى سعر الصرف على معدل التضخم، فانخفاض سعر الصرف يؤثر على المستوى العام للأسعار ، كذلك أسعار كافة مدخلات الإنتاج المحلى المستوردة، يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج بما قد ينعكس فى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المنتجه محلياً .

٢/٦ العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم :

يعد سعر الفائدة أحد أهم العوامل التى يترتب على تغيرها سواء بالارتفاع أو الانخفاض حدوث تغير مصحوب فى المستوى العام الأسعار، فإرتفاع سعر الفائدة يؤدى إلى تحويل جانب من السيوله الحاضرة لدى الأفراد إلى ودائع للاستفادة من ارتفاع العائد عليها . وسيترتب على انخفاض السيولة إنخفاض مصاحب فى المستوى العام للأسعار .[٢٤]

ويتم تطبيق سياسة استهداف التضخم باستخدام آلية سعر الفائدة فى المدى القصير، دون الاهتمام بحجم العرض النقدى مما يعنى أن سعر الفائدة يمكن أن يرتفع أو ينخفض تبعا لما يحدث فى الإنتاج الحقيقى ومعدلات التضخم، فإذا زاد الإنتاج الحقيقى يجب زيادة أسعار الفائدة، وإذا زاد التضخم بأكثر من المعدل المستهدف فإن سعر الفائدة يجب أن يرتفع أيضا . وعندما يكون الإنتاج الحقيقى مساوياً للإنتاج الذى يحقق مستوى التشغيل الكامل، ونسبة التضخم السائدة تعادل النسبة المستهدفة فإن سعر الفائدة الحقيقى السائد يكون هو السعر الأمثل، ويتحدد وضع سعر الفائدة فى هذه الآلية من خلال النظر إلى ثلاثة عوامل أساسية، معدل التضخم السائد منسوبا إلى المعدل المستهدف ، مستوى النشاط الاقتصادي مقاسا بالمستوى الذى يحقق التشغيل الكامل أو أعلى نسبة تشغيل ممكنة، ومستوى سعر الفائدة على المدى القصير الذى يحقق هذا التشغيل.[٢٥]

(٧) أسباب انخفاض سعر صرف الجنية المصرى :

١/٧ تعريف ثبات سعر الصرف:

حدد مجلس إدارة البنك المركزى الاوروبي نسبة التضخم أن لا تكون اقل من ٢% ويكون الحفاظ على ثبات سعر الصرف أمر حتمى بغرض مواجهة الأزمات المالية التى قد تهبط بالسعر إلى مستويات خطيرة ويحدث هبوط سعر الصرف فى الأزمات المالية العالمية تحديدا.[٢٦]

لاشك أن قوة واستقرار سعر صرف العملة يعد انعكاسا لمدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على التكيف والاستجابة للصدمات الخارجية التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ، ويعتبر تغيير سعر الصرف مسألة حساسة وعلى درجة كبيرة من الخطورة نظرا لما يصاحب هذا التغيير من آثار مختلفة ، فمن المعلوم أن تغيير سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات ، مستوى الأسعار المحلية، ومعدل التبادل الدولى، وتوزيع الدخل القومى ، والادخار والاستثمار القوميين، وعلى قدرة الاقتصاد القومى على جذب الاستثمارات الأجنبية وعبء المديونية الخارجية، وتمكن الجذور الحقيقة لتغيرات سعر الصرف فى وضع ميزان المدفوعات . فهو مرآة صادقة إلى حد بعيد لحالة الاقتصاد القومى.(٢٧)

٢/٧ تأثير سعر الصرف على التضخم :

أن الارتفاع فى المستوى العام للأسعار هو النتيجة المنطقية للانخفاض الكبير والسريع فى سعر الصرف، فهناك علاقة عكسية مباشرة بين انخفاض قيمة العملة والمستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ، فإذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية حيث ينتقل الأثر مباشر حيث ترتفع تكلفة إنتاج السلع النهائية التى تستخدم المداخلات والآلات المستوردة. (٢٨)

٣/٧ تأثير سعر الصرف على معدلات الادخار والإستثمار :

يعتبر الادخار والاستثمار من أهم محددات نمو الاقتصاد القومى حيث أن تزايد معدلات الادخار بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى يعنى تزايد معدل رأس المال والاستثمار والناتج الكلى والدخل القومى ولكن يجب الحفاظ على معدلات متزايدة أيضا من الاستهلاك الكلى لأن تناقص معدل الاستهلاك الكلى يعنى عدم اكتمال الدائرة الأمر الذى يعنى عدم الرغبة فى الإنفاق ومن ثم يقل معدل الاستثمار لأنه لا يوجد طلب على السلع والخدمات ومن ثم يتناقص معدل الادخار.(٢٩)

رابعاً : سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين :

في يوليو ١٩٤٤، اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في بريتون وودز ، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية. أسفر مؤتمر بريتون وودز عن إنشاء مؤسستين متعدد الأطراف، هما: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروفين باسم البنك الدولي ، ووقع الأعضاء المؤسسون على مواد الاتفاقية (AOA) لصندوق النقد الدولي ، الذي يشكل جوهر نظام بريتون وودز. وكانت الأهداف الرئيسية لصندوق النقد الدولي، منذ إنشائه، تشجيع التعاون النقدي الدولي، واستقرار سعر الصرف ، وترتيبات الصرف المنظمة عن طريق تجنب تخفيض قيمة العملة التنافسية؛ تقديم المساعدة المالية للبلدان التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات على المدى القصير؛ وتسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية؛ وتعزيز النمو

الاقتصادي المستدام مع تعزيز القدرة الإنتاجية ومستويات العمالة على الصعيد العالمي، وفي ١ مارس ١٩٤٧، بدأ صندوق النقد الدولي عملياته المالية ، وفي ٨ مايو ١٩٤٧، أصبحت فرنسا أول دولة تقترض منها. بعد زوال نظام بريتون وودز في عام ١٩٧٣ وإدخال نظام سعر الصرف العائم ، قام أعضاء صندوق النقد الدولي بتعديل ميثاق صندوق النقد الدولي وبالتالي تم تخفيض عملياته. أصبح دور صندوق النقد الدولي أكثر نشاطًا كمدير أو خبير مسح لسياسة الاقتصاد الكلي الكلية للبلدان الأعضاء فيها بدلاً من مجرد الإشراف على أسعار الصرف. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي يلعب دوراً هاماً في تشجيع التجارة والاستثمار العالميين، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة من قبل الأكاديميين والسياسيين ومجموعات المصلحة العامة على أساس أنه يهيمن عليه من قبل الدول المتقدمة وبالتالي يخدم بشكل أفضل مصلحة الدول الغنية مقابل الأغلبية الفقيرة في العالم. على مر السنين ، كانت هناك العديد من الإصلاحات المتعلقة بإدارتها ومراقبتها وشروطها المتعلقة بالقروض لتحسين وتعزيز تمثيل البلدان النامية. حتى بعد إدخال العديد من الإصلاحات على مدى ٧٠ عامًا ، تعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات شديدة من قبل البلدان النامية وأقل البلدان النامية بشكل رئيسي في أربع قضايا أساسية تتعلق بالهيمنة والحكم وشروط القروض ونظام الحصص. استجابة لمثل هذه الادعاءات، يسعى صندوق النقد الدولي باستمرار لإصلاح أنشطته وحكمه لضمان نمو وإنصاف أفضل .[٣٠]

كما أيد أعضاء صندوق النقد الدولي مجموعة من الإجراءات بشأن موارد الصندوق وإصلاح نظام حوكمته. وتضمن مجموعة الإجراءات هذه أن يظل الصندوق متمتعا بالموارد الكافية لبث الشعور بالثقة التامة بقدرته على تقديم الدعم الكافي لبلدانه الأعضاء، كما نؤكد اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على بقاء الصندوق مؤسسة قوية تقوم على حصص العضوية وتتوافر لها الموارد الكافية بغية الحفاظ على وضعه في قلب شبكة الأمان المالي العالمية. [٣١]

ومنذ نشأة صندوق النقد الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد اتفاقية تأسيسه والتى اعتمدت فى المؤتمر النقدى والمالى لأمم المتحدة أصبح الصندوق الدولى لاعباً رئيسيا فى جميع الأحداث الاقتصادية الكبرى التى مر بها العالم [٣٢] . وهو المنوط به مسئولية النظام النقدى العالمى، والحفاظ على النمو الاقتصادى، وتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى، وتعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر الآلية للتشاور والتعاون بشأن المشاكل النقدية الدولية، وتيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية ، والمساهمة في تعزيز والحفاظ على مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء كأهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية، وتعزيز استقرار الصرف ، والحفاظ على ترتيبات التبادل المنظم بين الأعضاء ، وتجنب انخفاض سعر الصرف التنافسي، والمساعدة في إنشاء نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء وفي إزالة قيود

الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية، وإعطاء الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة الموارد العامة للصندوق لهم مؤقتاً في ظل ضمانات كافية ، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتهم دون اللجوء إلى التدابير المدمرة للازدهار الوطني أو الدولي.(٣٣)

كما يتمثل النظام النقدى الدولى فى توفير إطار لتيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، والحفاظ على نمو اقتصادى سليم وتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى والسعى لتوجيه سياساته الاقتصادية والمالية المحلية نحو تعزيز النمو الاقتصادى ودعم الاستقرار بإرساء أوضاح اقتصادية ومالية أساسية منظمة وإقامة نظام اقتصادى لا تترتب عليه اضطرابات عشوائية وتجنب التلاعب بأسعار الصرف أو النظام النقدى الدولى وإنتهاج سياسات الصرف الأجنبى .(٣٤)

(١) صندوق النقد الدولي والسياسات الاقتصادية:

يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة تطورات السياسات الاقتصادية ويهتم صندوق النقد الدولي بتقديم الاستشارة والمساعدة الفنية لواضعى السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لمنع وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية ويركز الصندوق على تحليل السياسات الاقتصادية والمالية للدول لضمان حرية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم وأهم تلك السياسات: (٣٥)

- متابعة ومناقشة السياسات الاقتصادية للدول فى سياق الاقتصاد العالمي والتنبيه والتحذير عند الشعور بوجود بوادر أزمة اقتصادية فى إحدى الدول والتى تؤثر على باقى الدول .
- العمل على وضع المعايير القواعد للسياسات الاقتصادية والمالية الدولية الملائمة والتنظيم المصرفى والمالى وتقديم الاستشارات الاقتصادية للدول .
- تقديم القروض للدول الأعضاء التى تمر بأزمة اقتصادية مرتبطة بمشاكل هيكلية بها ومساعدتها فى الخروج من تلك الأزمة حيث يقوم صندوق بوضع سياسات وشروط اقتصادية محددة لتلك القروض تتركز فى" السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، الموازنة العامة للدولة، السياسة النقدية" .
- تقديم المساعدات الفنية والتدريب لحكومات الدول الأعضاء ومتابعة عمل بنوكها المركزية.
- إدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية ومراقبتها .
- مناقشة ومتابعة أى مشكلات تحدث اهتزاز لاستقرار النظام النقدى والمالى الدولى.

- صندوق النقد الدولي ليس بنكا للتنمية وبالتالى فهو يقدم القروض لعلاج مشكلات ميزان المدفوعات مع ضمان الحفاظ على تلك الأموال داخل البنوك المركزية.

(٢) آثار سياسات صندوق النقد الدولي [٣٦] **:**

- تصاغ سياسات صندوق النقد الدولى بالتوفيق مع سياسات الدول المهيمنة عليه لذا فهى تخدم مصالح تلك الدول ولا تحقق التنمية المستدامة للدول المقترضة بل تزداد مديونيتها الخارجية وزيادة تبعيتها الاقتصادية .
- تخفيض قيمة العملة الوطنية لتحسين الوضع التنافسى للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية وهى من الشروط التى يفرضها الصندوق، وبالتالى زيادة الصادرات ولكن ما يحدث هو زيادة الطلب على العملات الأجنبية –أى الدولار تحديداً - مما يجعل هذه العملات تحل محل العملة المحلية فى التعاملات داخل الدولة بشكل غير رسمى مما يحد من فعالية السياسة النقدية فى الدول وخصوصا بعد اشتراطات الصندوق الأخرى بعدم تدخل الدولة ومراقبة عمل بنوكها المركزية .
- ارتفاع نسبة البطالة بسبب السياسات الانكماشية التى يفرضها صندوق النقد الدولى على الدول بالحد من الإنفاق العام وبالتالى يتم تسريح عدد كبير من العاملين بالقطاعات المختلفة التابعة للدولة بدون وجود ضمانات لاعانتهم.
- غياب العدالة الاجتماعية فى ظل سياسات صندوق النقد الدولي بسبب تقليص دور الدولة فى الرقابة على الأسواق ومنع الاحتكار لذا نجد تفاوتا كبيرا فى توزيع الدخل فى هذه الدول .
- انهيار الصناعة المحلية بسبب المنافسة غير المتكافئة من الشركات الدولية وذلك بسبب إصرار صندوق النقد الدولى برفع الدعم عن تلك الصناعات وإلغاء الحواجز الجمركية.

على الرغم من تحقيق بعض النتائج الجيدة لبعض المؤشرات الاقتصادية من جراء تطبيق سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين إلا أن أغلب هذه النتائج كانت بشكل مؤقت ولفترات محدودة ومرتبطة بمصالح دولة أخرى ثم تبدأ بالتذبذب وهى السمة الرئيسية فى أغلب الدول النامية ، بالإضافة إلى عدم وجود معايير محددة لنظام الإقراض المتبع من قبل البنك الدولى والتحيز لبعض الدول وعدم إقراض دول أخرى، على الرغم من أن البنك الدولى يحاول علاج الخلل فى ميزان المدفوعات وتنمية التجارة الدولية إلا أننا نجد أن معظم دول العالم وخصوصا دول إفريقيا جنوب الصحراء تعانى من الخلل فى موازين المدفوعات وحجم التبادل التجارى.[٣٧]

خامساً : العوامل المرتبطة بتكريس السياسات الاقتصادية:

(١) الحرية السياسة والاقتصادية :

يعتبر ظهور المشكلات الاقتصادية أمرا طبيعيا فى كل الأنظمة والدول ولكن التعامل مع تلك المشكلات والأزمات يختلف من نظام سياسى إلى آخر فى الأنظمة التى يُفَعل فيها النظام الديمقراطي يتم التعامل مع المشكلات بجدية المناسبة سواء من ناحية التحليل والتقييم ووضع وتنفيذ السياسات المناسبة، وذلك من منطلق الحصول على نتائج ملموسة بعرض الحصول على التأييد والدعم السياسي، وتعمل الأنظمة الديمقراطية على أساس خلق المؤسسات الجامعة وهى مؤسسات السوق القائمة على حكم القانون والتى تهدف إلى السماح بالانغماس فى الاقتصاد على أساس متساوى . (٣٨)

وهناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، الاقتصاد يتكون ضمن إطار سياسى ، والاقتصاد مرآة عاكسة للنظام السياسي، فأنه يعكس توجهاته وأنماطه في قوانين السوق، والسياسة هى تعبير مكثف عن الاقتصاد، فمن يخفق اقتصاديا لا يمكن أن يكسب سياسيا. (٣٩)

ومن هنا تأتى العلاقة بين السياسة والاقتصاد، حيث يهتم الاقتصاد بكفاءة استغلال الموارد لتلبية الاحتياجات ، بينما تهتم السياسة بشكل عام بالقرارات، إلا أنها يمكن أن تكون غير فاعلة تنمويا إذا لم يكن نظام سياسى ذات مؤسسات قادرة على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة لتعظيم العوائد التنموية من الموارد الاقتصادية المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة لصالح المجتمع .

والحرية الاقتصادية هى الشرط الضروري للكفاءة الاقتصادية فى المجتمع، والحريّة الاقتصادية هى حق لكل فرد، والحرية الاقتصادية هى أحد المحركات الرئيسيّة للرخاء حيث تنتج عنها الثروة والصحة والتعليم لتحكم أفراد المجتمع فى مستقبلهم الخاص (٤٠) ، والمجتمع الحر اقتصاديا يضمن الحرية للأفراد للعمل والإنتاج والاستثمار وبدون فرض أى قيود أو تدخل من الحكومة وتحت حماية الدولة ، ومن ثم فتوجد علاقة بين الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية وأحداث تغيرات اقتصادية إيجابية، فان الحرية السياسية تضمن صناعة سياسات اقتصادية بكفاءة و ذات فعالية على الواقع الإقتصادى .

ويؤدى غياب الحرية السياسية الى سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب وعندما تكون مشاركة المواطنين محدودة فى مجال وضع القوانين والسياسات واللوائح تصبح النتائج التى يتم التوصل اليها غير معبرة عن احتياجاتهم ومن الصعب الوصول الى قرارات تخدم مصالح جميع الفئات . (٤١)

(٢) استقلالية البنوك المركزية :

على الرغم من أهمية السياسة النقدية وما حظيت به من اهتمام من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة إلا أن هذه السياسة تعمل فى إطار حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الأخرى التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدى سواء الاستقرار الداخلى المتمثل فى استقرار المستوى العام للأسعار أو الاستقرار الخارجى والممثل فى استقرار سعر الصرف، ويسعى البنك المركزى إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم معدل نمو السيولة المحلية فى الاقتصاد المصرى ، إلا أن نجاح البنوك المركزية فى تحقيق هدف الاستقرار النقدى، إنما تحدده مجموعة من الشروط الموضوعية وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية .

وتتطلب توفير الاستقلالية للبنك المركزى فى رسم السياسة النقدية الحرية فى تحديد أهدافه، واستخدام ما يراه مناسبا من أدوات لتحقيق الأهداف بعيداً عن التدخل السياسى المباشر من قبل الحكومة، وتفعيل دور البنك المركزى لكى يدير تحركات أسعار الصرف وفقا للأهداف الموضعية للسياسة الاقتصادية للدولة ، وتدعيم مقدرته على إدارة الشئون النقدية والتحكم فى السيولة المحلية، عن طريق المحافظة على معدل ملائم لنمو عرض النقود لضمان حقيق معدل نمو اقتصادى معتدل . (٤٢)

(٣) المصداقية :

تتطلب مصداقية البنك المركزي التزامه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة، وتمثل المصداقية ركيزة أساسية تساعد فى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها المنشودة والوصول إلى حالة التوازن والاستقرار، ويمكن زيادة درجة مصداقية السياسة النقدية إذا ما اقتربت توقعات القطاع الخاص بشأن التضخم فى الأجل الطويل من معدل التضخم المستهدف الذى يحدده البنك المركزي . وقد عملت الكثير من البنوك المركزية على زيادة مصداقيتها والتزامها بمكافحة التضخم كضمان للحفاظ على معدل منخفض لسعر الفائدة فى الأجل المتوسط، مما انعكس بدوره على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى والتشغيل . (٤٣)

(٤) الشفافية :

تعد شفافية السياسة النقدية أحد القواعد الهامة الحاكمة لجودة هذه السياسة ، فهى تعنى اطلاع الجمهور بشكل واضح وفى أوقات منتظمة على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، مما يسهم فى تقليل حالة عدم التأكيد بشأن سلوك المتغيرات الاقتصادية الهامة كسعر الصرف ومعدلات التضخم فى المستقبل، ويقلل درجة المخاطرة، ويشجع قرارات الادخار والاستثمار والإنتاج، مما ينعكس بدوره على تحسين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ، كما أن محاربة

التضخم تعتمد بصفة أساسية على مبدأ الشفافية.(٤٤) ويمكن جعل السياسات النقدية والمالية أكثر فاعلية إذا كان الجمهور يعرف أهداف السياسة وأدواتها ويتفهمها، وإذا تعهدت البنوك المركزية والهيئات المالية بالالتزام بمصداقيتها. (٤٥)

من خلال ملاحظة أداء عدد من البنوك المركزية وجد أنه لا يوجد توحيد للمعايير المتبعة فيها كما لا يوجد توحيد فى الأساليب المستخدمة فكل بنك مركزى تم تصميمه بما يلاءم اقتصاد الدولة التى ينتمى لها فهناك سياسة دعم الائتمان وتخفيف الائتمان وتقديم التيسيرات البنكية والتدخل فى أسعار سوق الصرف الأجنبي والأوراق المالية والعمل على توفير السيولة بالعملات الأجنبية كلها إجراءات متنوعة يتم اتخاذها للحفاظ على ثبات واستقرار الاقتصاد الموجود بالدولة. (٤٦)

أولاً : نتائج رصد وتحليل المضامين الاقتصادية بالقنوات الفضائية :

جدول رقم (١)

خصائص البرنامج الحوارية عينة الدراسة

القنـــــاة	البرنـــامج	معدل إذاعة البرنامج	أيام إذاعة البرنامج	إجمالى حلقات البرنامج
صدى البلد	على مسئوليتى "احمد موسى"	٥ أيام	السبت إلى الأربعاء	٦٠
MBC مصر	الحكاية "عمرو أديب"	٤ أيام	الجمعة إلى الأثنين	٦٠
الفضائية المصرية	التاسعة "وائل الإبراشى"	٥ أيام	السبت إلى الأربعاء	٦٠

جدول رقم (٢)

معدل رصد الأخبار بالبرامج الحوارية عينة الدراسة للسياسات الاقتصادية والنقدية

القنـــــاة	البرنـــامج	والقضايا الاقتصادية	معدل رصد الأخبار
صدى البلد	على مسئوليتى "احمد موسى"	١- قرض صندوق النقد الدولى.	٢٠٠
		٢- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٢٠٠
		٣- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٢٠٠
		٤- ارتفاع أسعار السلع .	٢٠٠
MBC مصر	الحكاية "عمرو أديب"	١- قرض صندوق النقد الدولى.	٢٠٠
		٢- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٢٠٠
		٣- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٢٠٠
		٤- ارتفاع أسعار السلع .	٢٠٠

القنـــــاة	البرنـــامج	والقضايا الاقتصادية	معدل رصد الأخبار
الفضائية المصرية	التاسعة "وائل الإبراشى"	١- قرض صندوق النقد الدولى.	٢٠٠
		٢- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٢٠٠
		٣- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٢٠٠
		٤- ارتفاع أسعار السلع .	٢٠٠

جدول رقم (٣)

رصد معالجة الفضائية المصرية

لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
صندوق النقد لم يفرض شروطاً على مصر بل الأمر من إعداد الحكومة.	٨٥	٤٢,٥	٧٠	٣٥	٣٥	١٤,٥	١٠	٥	٢٠٠
القرض شجع على الاستثمار العربي والأجنبى.	٧١	٣٥,٥	٨١	٤٠,٥	٤١	٢٠,٥	٧	٣,٥	٢٠٠
القرض وفر فرص عمل جديدة وعاد بالنفع على المواطن.	٧٦	٣٨	٧٨	٣٩	٤٠	٢٠	٦	٣	٢٠٠
القرض يؤدى لتنمية الاقتصاد وعلى المواطن أن يصبر.	٦٩	٣٤,٥	٨٨	٤٤	٣٨	١٩	٤	٢	٢٠٠
لم نكن فى احتياج للقرض وتحميل الأجيال القادمة ديون وأعباء.	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة الفضائية المصرية لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" التاسعة فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة قرض صندوق النقد الدولى فى الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٢,٥% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "صندوق النقد لم يفرض شروطاً على مصر بل الأمر من أعداد الحكومة" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٤,٥% وأخيراً مشاركة الجمهور "الرأى العام" بنسبة ٥% .

يتضح من بيانات الجدول السابق بأن الاتجاه نحو دعم القنوات الفضائية للسياسات الاقتصادية والنقدية التى اتخذتها الحكومة ويبين التحليل أن هذه السياسات الاقتصادية والنقدية من خطة الدولة نحو الإصلاح الاقتصادية وأنها من أفضل خطط الإصلاح الاقتصادى.

- **معالجة قناة MBC مصر لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها :**

جدول رقم (٤)

رصد معالجة MBC مصر لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها

درجة الموافقة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
القرض يؤدى لتنمية الاقتصاد وعلى المواطن أن يصبر	٧٩	٣٩,٥	٦٩	٣٤,٥	٤٩	٢٤,٥	٣	١,٥	٢٠٠
القرض وفر فرص عمل جديدة وعاد بالنفع على المواطن.	٦٨	٣٨,٥	٨٣	٤١,٥	٤٤	٢٢	٥	٢,٥	٢٠٠
القرض شجع على الاستثمار العربي والأجنبى .	٧٧	٣٨,٥	٦٧	١٨,٥	٥٢	٢٦	٤	٢	٢٠٠
صندوق النقد لم يفرض شروطاً على مصر بل الأمر من إعداد الحكومة.	٦٧	٣٣,٥	٧٩	٣٩,٥	٥٤	٢٧	-	-	٢٠٠
لم نكن فى احتياج للقرض وتحميل الأجيال القادمة ديون وأعباء.	-	-	-	-	-	-	٢	١٠٠	٢
إجمالى الرصد	**٦٠**								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة مصر لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" الحكاية فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة قرض صندوق النقد الدولى فى الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٣٩,٥% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "القرض يؤدى لتنمية الاقتصاد وعلى المواطن أن يصبر" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٤,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ٢٤,٥% وأخيراً مشاركة الجمهور "الرأى العام" بنسبة ١,٥% .

يتضح من بيانات الجدول السابق بأن الاتجاه نحو العبارات الإيجابية التى فى صالح قرارات الحكومة ، وترى القناة بأن هذه القرارات تساعد على تحسين الوضع الاقتصادى وتأكد على مدى ضرورة هذه القرارات ويأتى ذلك فى إطار دعم ومساندة القناة للحكومة ، وترى أن قناة MBC مصر رغم أنها ملكية سعودية إلا أنها تدعم سياسات الحكومة فى إطار رؤية ٢٠٣٠ على مستوى السياسات الاقتصادية والنقدية وتعتبره إصلاحاً ضرورياً لتحقيق التنمية فى مصر وتحقيق الرفاهية للمواطن المصرى وتحسين مستوى المعيشة ورفع معدل النمو الاقتصادى وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل .

جدول رقم (٥)

رصد معالجة صدى البلد لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
صندوق النقد لم يفرض شروطاً على مصر بل الأمر من إعداد الحكومة.	٨٠	٤٠	٦٥	٣٢,٥	٣٠	١٥	٩	٤,٥	٢٠٠
القرض يؤدى لتنمية الاقتصاد وعلى المواطن أن يصبر	٧٩	٣٩,٥	٦٨	٣٤	٢٨	١٤	٨	٤	٢٠٠
القرض وفر فرص عمل جديدة وعاد بالنفع على المواطن.	٧٤	٣٧	٦١	٣٠	٢٧	١٣,٥	-	-	٢٠٠
القرض شجع على الاستثمار العربي والأجنبى .	٦٩	٣٤,٥	٥٩	٢٩,٥	٢٥	١٢,٥	٦	٣	٢٠٠
لم نكن فى احتياج للقرض وتحميل الأجيال القادمة ديون وأعباء.	-	-	-	-	-	-	-	-	
إجمالى الرصد	**٦٠**								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة صدى البلد لسياسة القروض المصرية من صندوق النقد الدولى فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" على مسئوليتى فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة قرض صندوق النقد الدولى فى الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٠% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "صندوق النقد لم يفرض شروطاً على مصر بل الأمر من أعداد الحكومة" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٢,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٥% وأخيراً مشاركة الجمهور "الرأى العام" بنسبة ٤,٥% .

تأكد دائماً القناة بأن هذه السياسات من ضمن خطة اصلاح اقتصادى تتطلب تنفيذها فى المرحلة الحالية وأنها تأخرت كثيراً وتعتبر هذه الخطة من أفضل الخطط على مستوى العالم.

جدول رقم (٦)

رصد معالجة الفضائية المصرية لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها

درجة الموافقة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراً وينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات .	٩٠	٤٥	٧١	٣٥,٥	٣٩	١٩,٥	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد على السيطرة على الاستيراد العشوائي.	٨٠	٤٠	٧٢	٣٦	٤٨	٢٤	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.	٧٩	٣٩,٥	٧٦	٣٨	٤٤	٢٢	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد فى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.	٨٨	٤٤	٧٠	٣٥	٤٢	٢١	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى ارتفاع الأسعار .	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة الفضائية المصرية لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" التاسعة فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنية" نحو الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٠% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراًوينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٢,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٥% وأخيراً مشاركة الجمهور "الرأى العام" بنسبة ٤,٥%.

تأكد القناه على دعم خطة الدولة وهذه السياسات من أفضل السياسات الاقتصادية على مدار السنوات وأن القيادة السياسية هى السبب فى الاستقرار السياسى والتركيز على بعض

اقتصاديات دولة أخرى تعانى من مشاكل اقتصادية بهدف تدعم هذه السياسات الاقتصادية للدولة.

جدول رقم (٧)

رصد معالجة MBC مصر لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراً وينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات .	٨٧	٤٣,٥	٧٥	٣٧,٥	٣٨	١٩	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد على السيطرة على الاستيراد العشوائي.	٨٥	٤٢,٥	٧٩	٣٩,٥	٣٦	١٨	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.	٧٧	٣٨,٥	٧٠	٣٥	٥٣	٢٦,٥	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد فى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.	٦٩	٣٤,٥	٨٤	٤٢	٤٧	٢٣,٥	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى ارتفاع الأسعار .	١	-	-	-	-	-	٥	١٠٠	٥
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة MBC مصر لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" الحكاية فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنية" نحو الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٣,٥% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراًوينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٧,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٩% وأخيراً غياب مشاركة الجمهور "الرأى العام".

يبن التحليل بأن العبارات الأكثر إيجابياً فى صالح توجيهات الحكومة نحو دعم السياسات الاقتصادية للدولة وأن التعويم ساعد بشكل كبير فى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، وهذا الاتجاه يدعم بشكل كبير السياسات الاقتصادية والنقدية المتخذه من الدولة دون النظر للرأى العام، مع العلم بأن التعويم أثر بشكل ملحوظ على ارتفاع الأسعار وهو احد اشتراطات صندوق النقد على تحرير سعر الصرف سعر مرن حتى يتم جلب استثمارات أجنبية وفقاً لاهداف الصندوق الاقتصادية الذى يرغب فى إدارة النظام الاقتصادى وفقاً لرؤيته التى تبنى على رفع الدعم تماماً عن الغذاء والمنتجات البترولية .

جدول رقم (٨)

رصد معالجة صدى البلد لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها

درجة الموافقة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراً وينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات .	٩٨	٤٩	٨١	٤٠,٥	٢١	١٠,٥	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.	٨٩	٤٤,٥	٧٤	٣٧	٣٧	١٨,٥	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد فى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.	٨٨	٤٤	٧٢	٣٦	٤٠	٢٠	-	-	٢٠٠
التعويم ساعد على السيطرة على الاستيراد العشوائي.	٨٠	٤٠	٧٥	٣٧،٥	٤٥	٢٢,٥	-	-	٢٠٠
التعويم أدى إلى ارتفاع الأسعار .	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة صدى البلد لسياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه" فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" على مسئوليتى فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة تحرير سعر الصرف "تعويم الجنية" نحو الاتجاه الايجابى لدعم سياسات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٩% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "التعويم دفعة قوية لتنمية الاقتصاد وجاء متأخراًوينبغى أن يكون قبل ذلك بسنوات" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٤٠,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٠,٥% وأخيراً غياب مشاركة الجمهور "الرأى العام" .

يوضح التحليل فى مبالغة القناة فى التركيز على العبارات الإيجابية من خلال عرض تقارير مصورة واستضافة مسئولين حكوميين وخبراء اقتصاديين أرائهم متوفقة مع توجيهات الحكومة الاقتصادية وهذا يبين مدى دعم ومساندة القنوات للسياسات الاقتصادية والنقدية ومدى هيمنه الدولة على القنوات الفضائية .

جدول رقم (٩)

رصد معالجة الفضائية المصرية لسياسة ارتفاع الأسعار فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار.	٨٨	٤٤	٧٣	٣٦,٥	٤١	٢٠,٥	-	-	٢٠٠
التجار يبالغون فى أسعار السلع.	٨٢	٤١	٧٤	٣٧	٥٠	٢٥	-	-	٢٠٠
ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على المنتجات المستوردة.	٧٨	٣٩	٧٧	٣٨,٥	٤٥	٢٢,٥	-	-	٢٠٠
المواطن السبب فى ارتفاع الأسعار لشرائه منتجات ليست ضرورية.	٨٥	٤٢,٥	٧١	٣٥,٥	٤٤	٢٢	-	-	٢٠٠
ارتفاع سعرى "الدولار والبنزين" السبب فى ارتفاع الأسعار.	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة الفضائية المصرية لسياسة ارتفاع الأسعار فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" التاسعة فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة ارتفاع الاسعار نحو الاتجاه الايجابى لدعم قرارات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٤% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٤٤% ثم خبير اقتصادى بنسبة ٣٦,٥% وأخيراً غياب مشاركة الجمهور "الرأى العام" .

يوضح التحليل فى مبالغة القناة فى التركيز على العبارات الإيجابية لصالح الحكومة وأن ارتفاع الاسعار ليس بسبب قرارات الحكومة بل الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار السوق وأن التجار يبالغون فى أسعار السلع ويرجع السبب فى ارتفاع الاسعار فى السياسات الاقتصادية والنقدية الأخيرة التى أدت إلى رفع الدعم على المنتجات البترولية وتحرير سعر الصرف تعويم الجنية فأدى ذلك إلى زيادة التضخم مما نتج عنه زيادة فى كافة الاسعار .

جدول رقم (١٠)

رصد معالجة MBC مصر لسياسة ارتفاع الأسعار فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار.	٨٥	٤٢,٥	٧١	٣٥,٥	٤٤	٢٢	-	-	٢٠٠
التجار يبالغون فى أسعار السلع.	٨٨	٤٤	٧٣	٣٦,٥	٤١	٢٠,٥	-	-	٢٠٠
ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على المنتجات المستوردة.	٧٨	٣٩	٧٧	٣٨,٥	٤٥	٢٢,٥	-	-	٢٠٠
المواطن السبب فى ارتفاع الأسعار لشرائه منتجات ليست ضرورية.	٧٤	٣٧	٨٢	٤١	٥٠	٢٥	-	-	٢٠٠
ارتفاع سعرى "الدولار والبنزين" السبب فى ارتفاع الأسعار.	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	٦٠								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة MBC مصر لسياسة ارتفاع الأسعار فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" الحكومة فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة ارتفاع الاسعار نحو الاتجاه الايجابى لدعم قرارات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٢,٥% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٥,٥% ثم خبير اقتصادى بنسبة ٢٢,٥% وأخيراً غياب مشاركة الجمهور "الرأى العام" .

يوضح التحليل فى مبالغة القناة فى التركيز على العبارات الإيجابية لصالح الحكومة ويركز مقدم البرنامج والضيوف والمسئولين الحكوميين والخبراء الاقتصاد على عبارات محددة تهدف إلى دعم السياسات الاقتصادية للدولة وتجاهل بعض العبارات التى هى السبب فى ارتفاع سعرى الدولار والبنرين والتى أدت إلى ارتفاع الاسعار .

جدول رقم (١١)

رصد معالجة صدى البلد لسياسة ارتفاع أسعار السلع فى برامجها

درجـة الموافقـة / أبعاد المعالجة الإخبارية	مقدم البرنامج		مسئول حكومى		خبير اقتصادى		مشاركة الجمهور (الرأى العام)		معدل رصد الأبعاد الإخبارية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار.	٩٠	٤٥	٦٠	٣٠	٣٥	١٧,٥	١٥	٧,٥	٢٠٠
التجار يبالغون فى أسعار السلع.	٨٢	٤١	٧٠	٣٥	٤٠	٢٠	٨	٤	٢٠٠
ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على المنتجات المستوردة.	٨٥	٤٢,٥	٧٦	٣٨	٤٤	٢٢	-	-	٢٠٠
المواطن السبب فى ارتفاع الأسعار لشرائه منتجات ليست ضرورية.	٩٥	٤٧,٥	٩٠	٤٥	١٥	٧,٥	-	-	٢٠٠
ارتفاع سعرى "الدولار والبنزين" السبب فى ارتفاع الأسعار.	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالى الرصد	**٦٠**								

تشير بيانات الجدول السابق إلى رصد معالجة صدى البلد لسياسة ارتفاع الأسعار فى برامجها.

جاءت نسبة أراء "مقدم برنامج" على مسئوليتى فى المرتبة الأولى لتدعيم سياسة ارتفاع الاسعار نحو الاتجاه الايجابى لدعم قرارات الحكومة الاقتصادية بنسبة ٤٥% من معدل رصد الأبعاد نحو العبارات الإيجابية للحكومة عبارة "الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الأسعار" تليها آراء "مسئول حكومى" بنسبة ٣٠% ثم خبير اقتصادى بنسبة ١٧,٥% وأخيراً مشاركة الجمهور "الرأى العام" بنسبة ٧,٥% .

يأكد مقدم البرنامج والضيوف والمسئولين الحكوميين وخبراء الاقتصاد على عبارات محددة تهدف إلى دعم السياسات الاقتصادية للدولة وتأكد على ارتفاع اسعار السلع والخدمات بسبب الاسعار العالمية والتركير على بعض اسعار الدولة الأخرى واجراء مقارنات غير عادلة مع إجراء المقارنة بين ماكانت عليه أحوال المواطنين فى السنوات السابقة وما عليه الان وأن الوضع فى الافضل والاحسن وهذا مخالف للواقع والرأى العام الذى يعانى بشدة من ارتفاع الاسعار بسبب اشتراطات صندوق النقد الدولى والسياسات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة مؤخراً .

جدول رقم (١٢)

ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج الفضائية المصرية

درجـة الترتيب / القضايا والسياسات الاقتصادية	الترتيب الأول		الترتيب الثانى		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع		الوزن المرجح	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	النقاط	%
١- قرض صندوق النقد الدولى.	٨٢	٤١	٦١	٣٠,٥	٢٣	١١,٥	٣٤	١٧	٥٩١	٢٩,٥
٢- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٥٨	٢٩	٦٤	٣٢	٣١	١٥,٥	٤٧	٢٣,٥	٥٣٣	٢٦,٦
٣- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٤٠	١٩,٥	٤٨	٢٤	٦٦	٣٣	٤٦	٢٣,٥	٤٨٢	٢٤,١
٤- ارتفاع أسعار السلع .	٢١	١٠,٥	٢٧	١٣,٥	٧٨	٣٩	٧٤	٣٧	٣٩٥	١٩,٧
إجمالى الرصد	٦٠									

تشير بيانات الجدول السابق إلى ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج الفضائية المصرية ، فجاءت كالتالي:

أن "سياسة" قرض صندوق النقد الدولى تأتى فى الترتيب الأول بنسبة ٤١%، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية، وجاء فى الترتيب الرابع "سياسة" ارتفاع الاسعار، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية بنسبة ١٠,٥% ، ونستلخص من هذه النتائج ، أن اهتمامات القناة تأتى فى دعم السياسات الاقتصادية والنقدية.

ويتضح من النتائج تفوق سياسة صندوق النقد الدولى عن ارتفاع اسعار السلع وأن هذا يدل على أن سياسة صندوق النقد الدولى تأتى فى أولوية إهتمام القناة ومن ثم الحكومة، لما لها من سياسة تهدف إلى دعم القرارات الحكومية المتخذه والتى تبين مدى نحاج الحكومة فى وضع خطة اصلاح اقتصادى تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والذى يعانى منها المواطن على مدار سنوات وجاء الوقت إلى تحسين تلك الأوضاع ، وتأتى فى المرتبة الأخيرة هى ارتفاع الاسعار حيث أن القناة لا تهتم بارتفاع الاسعار وترى أن السبب الحقيقى وراء ارتفاع الاسعار هو التجار وأن الحكومة تصدر قرارات تساعد على استقرار الاسعار أما الرأى العام فيرى أن الحكومة وصندوق النقد هما السبب فى ارتفاع الاسعار من خلال تحرير سعر الصرف والغاء الدعم على المنتجات البترولية .

جدول رقم (١٣)

ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج الحكاية قناة MBC مصر

درجـة الترتيب / القضايا والسياسات الاقتصادية	الترتيب الأول		الترتيب الثانى		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع		الوزن المرجح	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	النقاط	%
١- قرض صندوق النقد الدولى.	٦٥	٣٢,٥	٥٠	٢٥	٤٦	٢٣	٣٩	١٩,٥	٥٤١	٢٦,٧
٢- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٥٤	٢٧	٤٥	٢٢,٥	٤٩	٢٤,٥	٥٢	٢٦	٥٢٣	٢٥,٨
٣- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٤٤	٢٢	٦٦	٣٣	٥٩	٢٩,٥	٣١	١٥,٥	٥٠١	٢٤,٧
٤- ارتفاع أسعار السلع .	٣٦	١٨	٤٧	٢٣,٥	٥٨	٢٩	٥٩	٢٩,٥	٤٦٠	٢٢,٧
إجمالى الرصد	٦٠									

تشير بيانات الجدول السابق إلى ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج MBC مصر، فجاءت كالتالي:

أن "سياسة" قرض صندوق النقد الدولى تأتى فى الترتيب الأول بنسبة ٣٢,٥%، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية، وجاء فى الترتيب الرابع "سياسة" ارتفاع الاسعار، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية بنسبة ١٨% ، ونستلخص من هذه النتائج ، أن اهتمامات القناة تأتى فى دعم السياسات الاقتصادية والنقدية.

ويتضح من النتائج تفوق سياسة صندوق النقد الدولى عن ارتفاع اسعار السلع وأن هذا يدل على أن سياسة صندوق النقد الدولى تأتى فى مقدمة المضامين الإعلامية وهذا يبين أن السياسات الإعلامية فى كل القنوات الفضائية محل الدراسة هى سياسة واحدة وتتوافق مع بعضها دون اختلاف وجهات النظر نحو تلك السياسات الاقتصادية، وأن قضية ارتفاع الاسعار لم تهتم بها القنوات وتأتى فى المرحلة الأخير فى التغطية الاعلامية بسبب تجاهل أسباب ارتفاع الاسعار التى ضمن الاتجاه السلبى نحو الحكومة .

جدول رقم (١٤)

ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج قناة صدى البلد

درجـة الترتيب / القضايا والسياسات الاقتصادية	الترتيب الأول		الترتيب الثانى		الترتيب الثالث		الترتيب الرابع		الوزن المرجح	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	النقاط	%
١- قرض صندوق النقد الدولى.	٨٨	٤٤	٥٩	٢٩,٥	٢١	١٠,٥	٣٢	١٦	٦٠٣	٣٠,٤
٢- تحرير سعر الصرف "تعويم الجنيه".	٦٤	٣٢	٦٢	٣١	٢٩	١٤,٥	٤٥	٢٢,٥	٥٤٥	٢٧,٥
٣- زيادة أسعار البنزين "إلغاء الدعم".	٢٩	١٤,٥	٤٦	٢٣	٦٥	٣٢,٥	٦٠	٣٠	٤٤٤	٢٢,٤
٤- ارتفاع أسعار السلع .	١٩	٩,٥	٣٤	١٧	٦٨	٣٤	٧٩	٣٩,٥	٣٩٣	١٩,٨
إجمالى الرصد					٦٠					

تشير بيانات الجدول السابق إلى ترتيب السياسات الاقتصادية وفقاً لرصد الأخبار ببرامج صدى البلد ، فجاءت كالتالي:

أن "سياسة" قرض صندوق النقد الدولى تأتى فى الترتيب الأول بنسبة ٤٤%، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية، وجاء فى الترتيب الرابع "سياسة" ارتفاع الاسعار، من معدل رصد ترتيب السياسات الاقتصادية بنسبة ٩,٥% ، ونستلخص من هذه النتائج ، أن اهتمامات القناة تأتى فى دعم السياسات الاقتصادية والنقدية.

ويتضح من النتائج تفوق سياسة صندوق النقد الدولى عن ارتفاع اسعار السلع وأن هذا يدل على أن سياسة صندوق النقد الدولى تأتى فى مقدمة المضامين الإعلامية للقناة وتؤكد على نجاح خطة الاصلاح الاقتصادى مع التركيز على المحاولات الخارجية على اسقاط الدولة وزعزعة الاستقرار الاقتصادى من بعض الجهات وتأكد البرامج على أن الاستقرار السياسى يساعد على الاستقرار الاقتصادى وأنهيار الاقتصاد المصرى سوف يؤدى إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية وهذه السياسات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة هى السبب الرئيسى فى تحسين الاقتصاد المصرى .

بناءً على نتائج رصد معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية للسياسات الاقتصادية محل الدراسة، استندت هذه النتائج على الدعم الملموس للسياسات الاقتصاية للحكومة المصرية على أراء المذيعين The Talking-heads بدرجة أكبر من الخبراء مما يمثل نمطاً من غياب التخصص فيما تقدمه من آراء وأطروحات حول تلك السياسات المحورية التى تؤثر تأثيراً مباشراً وملموساً فى حياة المواطنين المصريين، ولاحظ أن قناة صدى البلد وعلى الرغم من كونها قناة خاصة مستقلة عن الحكومة، إلا أنها قد أستندت على مقدم البرنامج فى طرحها

المباشر المساند للحكومة بتكرار يصل لنحو ٣٥٥ مقارنة بالفضائية المصرية وهى قناة حكومية بتكرارات بلغت ٣٧٧ على مستوى الأبعاد الأربعة الخاصة برصد أبعاد قضية تحرير سعر الصرف على الرغم خطورتها البالغة على الاقتصاد المصرى، وما أفضت إليه من تضخم أثر بدوره سلباً على حياة المواطنين المصريين، وبخاصة وأن المتحدث باسم الحكومة وكذلك وزير المالية قد أشارا إلى خطورة التضخم على إنفاق المواطنين مع انخفاض القيمة للجنية المصرى، كما توضح النتائج إلى ضعف مشاركة الجمهور "الرأى العام" فى معالجة السياسات الاقتصادية محل الدراسة، فى ضوء قيام العملية الديمقراطية على فتح جسور التواصل بين الحكومة والجمهور "الرأى العام" والسعى إلى الاستثمار فى البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، والتحفيز على الابتكار، حول التحديات والقضايا المصرية، وأن هذه الجسور تتمثل فى وسائل الإعلام وعلى رأسها الفضائيات الجماهيرية.

المراجع:

(١) فهمي خليفة، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان، دار الميسرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).

(2) Aubhik Khan, Robert G. King, Alexander L. Wolman, (2002), "**Optimal Monetary Policy**", NBER Program (s): Economic Fluctuations and Growth, NBER Working Paper No. 9402. https://www.nber.org/papers/w9402, Date of Search: 15/11/2019

(٣) أنور محمود النقيب، الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (ألمانيا، برلين، العدد الأول، ابريل ٢٠١٨)، ص ص ١٨٨– ٢١١ .

(٤) احمد زكى بدوى، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٥) ، ص ٨٣ .

(٥) دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣ .

(٦) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى تحليل كلى ط ١** ،(القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤) ، ص ١٤ .

(7) **Begg Ianin, Hodson Dermot and Maher Imelda,(2003),** Economic Policy Coordination In The Eeuropan Union **, National Institute Economic Review No. 183, P 66.**

(٨) وليد عبد الحميد غائب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومى** دراسة تطبيقية لنماذج التنمية ط ١ ، (بيروت مكتبة حسن العصرية، ٢٠١٠) ، ص ٧٧ .

(٩) أسماء منصور، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠١٣، **متطلبات ماجستير** ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد، الجزائر، ٢٠١٥.

(١٠) بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية فى تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، **ورقة علمية المؤتمر العلمى الدولى حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية**، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدى مرباح، ورقله، مارس ، ٢٠٠٥، ص ص ١٦٤-١٦٥ .

(١١) بـريش السـعيد، **الاقتصـاد الكلـى**، نظريـات، نمـاذج وتمـارين محلولـه،(الجزائر، دار العلـوم للنشـر والتوزيـع، ٢٠٠٧)، ص ٢٢.

(١٢) كـاظم حاسـم العيسـاوى، محمـود الـوادى، **الاقتصـاد الكلـى، تحليـل نظـرى وتطبيقـى**، ط١، (الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧) ص ٢٧ .

(١٣) جليـل شـيعان ضـمد، عقيـل عبـد محمـد الحمـرى، **أثـر السياسـة النقايـة فـى ميـزان المـدفوعات "الاقتصـاد الأمريكى حالة الدراسة"**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، المجلد السابع، ٢٠١١، ص ٢٠٢ .

(١٤) صالح مفتاح، ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ١٠٣ .

(١٥) عثمـان احمـد عثمـان، **تفسـير ظـاهرة التضـخم فـى العـراق**، (القـاهرة، دار النهضـة العربيـة، ٢٠١٥) ، ص ص ١٢-١٣.

(16) Oner Ceyda, (2017), Inflation: Prices on the Rise, IMF, **Finance & Development**.

(١٧) خالد واصف الوزنى ، احمد حسين الرفاعى، **مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق**، ط ١٢ (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠١٤) ، ص ٢٤٩ .

(١٨) وليد صافى، انس البكرى، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٩ .

(١٩) أنور حميدة جابر، أثر السياسة النقدية والمالية على معدل التضخم فى السودان منذ ١٩٨٩، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، ٢٠١٦ .

(٢٠) رمضان صديق، **اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية**، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥) ، ص ٢٢٠ .

(٢١) محمـود منـاع عبـد الـرحمن، السياسـة النقديـة واسـتهداف التضـخم مـع الإشـارة للاقتصـاد المصـرى، **رسـالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة حلوان ، كلية التجارة، ٢٠٠٩.

(٢٢) عـزة محمـد عـادل منصـور، نظـام اسـتهداف التضـخم فـى الـدول الناميـة مـع التطبيـق علـى الحالـة المصـرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩ .

(23) Dennis, R, **Monetary Policy and Exchange Rates in Small Open Economies** "FRBSF Economic Letter, 2001.

(٢٤) إبـراهيم محمـد علـى، التضـخم وسـعر الصـرف سـعر الفائـدة: استكشـاف العلاقـة التوازنيـة طويلـة الآجـل فـى الاقتصـاد المصـرى، **المجلـة الدوليـة للدراسـات الاقتصـادية**، المركـز الـديمقراطى العربـى، ألمانيـا، بـرلين، العدد ١، إبريل ٢٠١٨ ص ص ١٠٧ – ١٢٢ .

(25) Jean-Claude Trichet, (2012), Unconventional Monetary Policy Measures: Principles-Conditions-Raison d'etre, the IJCB Conference "Central Banking: Before, During, and After the Crisis" held on March 23–24, at The Board of Governors of The Federal Reserve System in Washington, pp 228-229.

(٢٦) هـانى يوسـف عطيـه، سـعر الصـرف وتـأثيره علـى المتغيـرات الكليـة للتطبيـق علـى مصـر، **رسـالة ماجسـتير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم المالية العامة، ٢٠١٠.

(٢٧) مجلس الوزراء ، **دراسة أثار تحديد سعر الصرف والسياسات المساندة** ، مايو ٢٠٠٣ ص ١٨.

(٢٨) نهـاد محمـد علـى إدريـس، إثـر تغيـرات سـعر الصـرف للجنيـة المصـرى علـى تـدفقات الاسـتثمار الأجنبيـة إلـى مصر ، **بحث مقدم لنيل درجة العضوية فى العلوم الإدارية**، أكاديمية السادات ٢٠٠٦ ، ص ١٠٧ .

(29) **Bhasin Niti, Gupta Surbhi, (2018), Reforms in International Monetary Fund (IMF): Challenges and the Road Ahead,** Management and Economics Research Journal**,** Vol. 4, PP. 19–29.

(30) International Monetary Fund, (2019) , IMF Membership Endorses Package on IMF Resources and Governance Reform .

(31) Jeffrey R Chwieroth, (2010) **The IMF and The Rise of Financial liberalization** Jeffrey M. Chwieroth, The Economic History Review , Wiley on behalf of The Economic History Society, Vol. 64 , No. 3, PP 1069 – 1071 .

(32) Martin Parkinson and Adam McKissack' (2003), **The IMF and The Challenge of Relevance in the International Financial Architecture**, Economic Roundup.

(٣٣) صـندوق النقـد الـدولى، **إتفاقيـة تأسـيس صـندوق النقـد الـدولى**، (واشـنطن صـندوق النقـد الـدولى، ٢٠١١) ص ص٥-٦.

(٣٤) عبـد الله سـيد مسـلم ، سياسـات البنـك الـدولى وصـندوق النقـد الـدولى وآثارهـا علـى التنميـة الاقتصـادية فـى دولـة بنـين ١٩٨٩، **رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة**، جامعـة القـاهرة، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة، قسـم السياسة والاقتصاد، ٢٠١٤ .

(35) William Easterly, (2000) **The Effect of IMF and World Bank Program on Poverty,** (New York: World Bank .

(36) lgnatius Ajuru, (2011), The Impacts of The World Bank and IMF Structural Adjustment Programmers on Africa: The Case Study of Core d'Ivoire, Senegal,

Uganda, and Zimbabwe, **International Academic Journals**. Vol. 1, No. 2. PP. 110 – 130 .

(37) Acemoglu Daron and Robinson J. A, (2012), **Why Nations Fail; The Origins of Power, Prosperity and Poverty**, (New York: Crown Publishes). P 546.

(٣٨) صاحب الربيعى، **العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى النظم الشمولية والليبرالية**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ١٠٢٢، ٢٠٠٤ .

(39) The Fraser Institut, (2012), **Economic Freedom of The World**, Annual Report, Different issues, Economic Freedom of The World.

(40) John D. Sullivan, (2004), Democratic Governance: The Key to Political and Economic Reform, **Center for International Private Enterprise**, Economic Reform, Issue Paper No. 0405, PP 1 – 24 .

(٤١) حنان عبد الحكيم عبد الفتاح، السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٦، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ٢٠١١ .

(42) Christiano, Lawrence motto Roberto & Massimo Rostagno, (2007) "**Shocks, Structures or Monerary Policies? The EA and US** After 2001, Mimeo, European Central Bank.

(43) Gali, Jordi and Gertler, Mark, (2007), "**Macroeconomics Modeling for Monetary Policy Evaluation**", Journal of Economic Perspective, Vol. 21, No. 4, PP. 27,28.

(44) International Monetary Fund, (2015) , Transparency in Monetary and Financial Policies, Fact sheet ,

(45) Borio, C., and P. Disyata. 2009. "Unconventional Monetary Policies: An Appraisal." BIS Working Paper No. 292.

الهوامش:

(١) فهمي خليفة، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان، دار الميسرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).

(2) Aubhik Khan, Robert G. King, Alexander L. Wolman, (2002), "**Optimal Monetary Policy**", NBER Program (s) : Economic Fluctuations and Growth, NBER Working Paper No. 9402 . https://www.nber.org/papers/w9402 , Date of Search: 15/11/2019

(٣) أنور محمود النقيب، الحرية السياسية وكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية الفعالة للتنمية، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (ألمانيا، برلين، العدد الأول، ابريل ٢٠١٨)، ص ص ١٨٨– ٢١١ .

(٤) احمد زكى بدوى، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٥) ، ص ٨٣ .

(٥) دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣ .

(٦) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى تحليل كلى ط ١** ،(القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤) ، ص ١٤ .

(7) **Begg Ianin, Hodson Dermot and Maher Imelda,(2003),** Economic Policy Coordination In The Eeuropan Union **, National Institute Economic Review No. 183, P 66.**

(٨) وليد عبد الحميد غائب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومى** دراسة تطبيقية لنماذج التنمية ط ١ ، (بيروت مكتبة حسن العصرية، ٢٠١٠) ، ص ٧٧ .

(٩) أسماء منصور، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠١٣ ، **متطلبات ماجستير** ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد، الجزائر، ٢٠١٥.

(١٠) بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية فى تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، **ورقة علمية المؤتمر العلمى الدولى حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية**، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدى مرياح، ورقله، مارس ، ٢٠٠٥، ص ص ١٦٤-١٦٥ .

(١١) بريش السعيد، **الاقتصاد الكلى**، نظريات، نماذج وتمارين محلوله،(الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٢.

(١٢) كاظم حاسم العيساوى، محمود الوادى، **الاقتصاد الكلى، تحليل نظرى وتطبيقى**، ط١، (الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧) ص ٢٧ .

(١٣) جليل شيعان ضمد، عقيل عبد محمد الحمرى، **أثر السياسة النقاية فى ميزان المدفوعات "الاقتصاد الأمريكى حالة الدراسة"**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، المجلد السابع، ٢٠١١، ص ٢٠٢ .

(١٤) صالح مفتاح، ٢٠٠٥، **مرجع سابق**، ص ١٠٣ .

(١٥) عثمان احمد عثمان، **تفسير ظاهرة التضخم فى العراق**، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥) ، ص ص ١٢-١٣.

(16) Oner Ceyda, (2017), Inflation: Prices on the Rise, IMF, **Finance & Development**. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/inflat.htm, Date of Search: 15/10/2019

(١٧) خالد واصف الوزنى ، احمد حسين الرفاعى، **مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق**، ط ١٢ (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠١٤) ، ص ٢٤٩ .

(١٨) وليد صافى، انس البكرى، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٩ .

(١٩) أنور حميدة جابر، أثر السياسة النقدية والمالية على معدل التضخم فى السودان منذ ١٩٨٩، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، ٢٠١٦ .

(٢٠) رمضان صديق، **اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية**، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥) ، ص ٢٢٠ .

(٢١) محمود مناع عبد الرحمن، السياسة النقدية واستهداف التضخم مع الإشارة للاقتصاد المصرى، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة حلوان ، كلية التجارة، ٢٠٠٩.

(٢٢) عزة محمد عادل منصور، نظام استهداف التضخم فى الدول النامية مع التطبيق على الحالة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩ .

(23) Dennis, R, **Monetary Policy and Exchange Rates in Small Open Economies** "FRBSF Economic Letter, 2001.

(٢٤) إبراهيم محمد على، التضخم وسعر الصرف سعر الفائدة: استكشاف العلاقة التوازنية طويلة الآجل فى الاقتصاد المصرى، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، المركز الديمقراطى العربى، ألمانيا، برلين، العدد ١، إبريل ٢٠١٨ ص ص ١٠٧ – ١٢٢ .

(٢٥) حنان عبد الحكيم عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ٢٠١١ .

(26) Jean-Claude Trichet, (2012), Unconventional Monetary Policy Measures: Principles-Conditions-Raison d'etre, the IJCB Conference "Central Banking: Before, During, and After the Crisis" held on March 23–24, at The Board of Governors of The Federal Reserve System in Washington, pp 228-229.

(٢٧) هانى يوسف عطيه، سعر الصرف وتأثيره على المتغيرات الكلية للتطبيق على مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم المالية العامة، ٢٠١٠.

(٢٨) مجلس الوزراء ، **دراسة أثار تحديد سعر الصرف والسياسات المساندة** ، مايو ٢٠٠٣ ص ١٨.

(٢٩) نهاد محمد على إدريس، إثر تغيرات سعر الصرف للجنية المصرى على تدفقات الاستثمار الأجنبية إلى مصر ، **بحث مقدم لنيل درجة العضوية فى العلوم الإدارية**، أكاديمية السادات ٢٠٠٦ ، ص ١٠٧ .

(30) Bhasin Niti, Gupta Surbhi, (2018), **Reforms in International Monetary Fund (IMF): Challenges and the Road Ahead,** Management and Economics Research Journal**,** Vol. 4, PP. 19–29.

(31) International Monetary Fund, (2019) , IMF Membership Endorses Package on IMF Resources and Governance Reform . https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/pr19379-imf-membership-endorses-package-on-imf-resources-and-governance-reform**,** Date of Search: 15/11/2019

(32) Jeffrey R Chwieroth, (2010) **The IMF and The Rise of Financial liberalization** Jeffrey M. Chwieroth, The Economic History Review , Wiley on behalf of The Economic History Society, Vol. 64 , No. 3, PP 1069 – 1071 .

(33) Martin Parkinson and Adam McKissack' (2003), **The IMF and The Challenge of Relevance in the International Financial Architecture**, Economic Roundup. https://treasury.gov.au/publication/economic-roundup-winter-2003/the-imf-and-the-challenge-of-relevance-in-the-international-financial-architecture, Date of Search: 15/11/2019

(٣٤) صندوق النقد الدولى، **إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولى**، (واشنطن صندوق النقد الدولى، ٢٠١١) ص ص٥-٦ .

(٣٥) عبد الله سيد مسلم ، سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وآثارها على التنمية الاقتصادية فى دولة بنين ١٩٨٩، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، ٢٠١٤ .

(36) William Easterly, (2000) **The Effect of IMF and World Bank Program on Poverty,** (New York: World Bank .

(37) lgnatius Ajuru, (2011), The Impacts of The World Bank and IMF Structural Adjustment Programmers on Africa: The Case Study of Core d'Ivoire, Senegal, Uganda, and Zimbabwe, **International Academic Journals**. Vol. 1, No. 2. PP. 110 – 130 .

(38) Acemoglu Daron and Robinson J. A, (2012), **Why Nations Fail; The Origins of Power, Prosperity and Poverty**, (New York: Crown Publishes). P 546.

https://en.wikipedia.org/wiki/Why_Nations_Fail , Date of Sarah : 15/11/2019

(٣٩) صاحب الربيعى، **العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى النظم الشمولية والليبرالية**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ١٠٢٢، ٢٠٠٤ .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26793

(40) The Fraser Institut, (2012), **Economic Freedom of The World**, Annual Report, Different issues, Economic Freedom of The World.
https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2012-rev.pdf Date of Sarah : 15/11/2019

(41) John D. Sullivan, (2004), Democratic Governance: The Key to Political and Economic Reform, **Center for International Private Enterprise**, Economic Reform, Issue Paper No. 0405, PP 1 – 24 .
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=86BF0CEB670EEE99F557F6E3590219D9?doi=10.1.1.364.1224&rep=rep1&type=pdf

(٤٢) حنان عبد الحكيم عبد الفتاح، السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٦، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ٢٠١١ .

(43) Christiano, Lawrence motto Roberto & Massimo Rostagno, (2007) "**Shocks, Structures or Monerary Policies? The EA and US** After 2001, Mimeo, European Central Bank.

(44) Gali, Jordi and Gertler ,Mark, (2007), "**Macroeconomics Modeling for Monetary Policy Evaluation**", Journal of Economic Perspective, Vol. 21, No. 4, PP. 27,28.

(45) International Monetary Fund, (2015) , Transparency in Monetary and Financial Policies, Fact sheet , https://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/mtransp.pdf **,** Date of Search: 15/11/2019

(46) Borio, C., and P. Disyata. 2009. "Unconventional Monetary Policies: An Appraisal." BIS Working Paper No. 292.